ثابت فيه ويحكم بينهما بالتمايز وهو لا يستدعي
الهوية لكل من المتمايزين ولو فرض له هوية لكان
حكمها حكم الثابت واذ حكم الذهن على الامور
الخارجية بمثلها وجب التطابق في صحته
ويكون والا فلا فيكون صحيحة باعتبار مطابقته لما
في نفس الامر لامكان تصور الكواذب ثم
الوجود والعدم قد يحملان وقد يربط بهما المحمول
والحمل يستدعي اتحاد الطرفين من وجه
وتغايرهما من وجه اخر وجهة الاتحاد قد تكون

احدهما

احدهما وقد تكون ثانيا والتغاير لا تستدعي
قيام احدهما بالآخر ولا اعتبار عدم القيام في
القيام لو استدعاه واثبات الوجود
للماهية لا تستدعي وجودها اولا وسلبه عنها
لا تقتضي ثبوتها وثبوتها بل نفيها لا اثبات
نفيها وثبوتها في الذهن وان كان لازما لكنه
ليس شرط والحمل والوضع من المعقولات الثانية
تقالان بالتشكيك وليست الموصوفية ثبوتية
والا تسلسل ثم الوجود قد يكون بالذات وقد يكون

Copyright © King Saud University